

## الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل: حين تفرع طبول التهديد بالحرب تصمت المدافع

ولا ضد برنامجها النووي، خاصة أن أي عمل من هذا الشأن ليس محسوب التنازع ولا المخاطر. قد تكون الحرب غير المعلنة والدائرة بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى - على الرغم من التفاوت بينهما - الحرب الأكثر من حيث تعدد الجبهات، والأكثر سعة في العالم. والحديث ليس فقط عن جغرافية إدارتها، بل سعة الأطراف وفهم أحدها للآخر حق الفهم.

إنها مواجهة تشمل أشكالا متعددة للحرب، ومنها الحرب السيبرانية الأولى، التي ترى إسرائيل فيها انكشافا ل«خاشرتها الضعيفة»؛ أي استهداف بنياتها المدنية، على ما ادعت بشأن الاستهداف السيبراني لمستشفى هيلل يافي في الخضير، ومنها نمط الحروب بالوكالة والحروب الاستخباراتية، والحرب بالطائرات المسيّرة، وحرب الضغوطات القصوى والحصار الاقتصادي والسيولة المالية، والحرب الاقتصادية

العلاقات الإيرانية - (الأميركية الإسرائيلية) هي أبعد من أن تكون علاقات ثنائية كما هو الانطباع إلى حد ما؛ أي بين إيران من جهة مقابل إسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، إنها علاقات تتميز بكثرة اللاعبين الثانويين، وكذا بسعة جبهتها ووجود تناقضات بين كل الأطراف حتى وإن اختلفت حدتها، وكذلك فإن الولايات المتحدة وإيران تتحاشيان لعبة المحصلة الصفر، في حين تشكل إسرائيل الطرف الأكثر إصرارا على القضاء عسكريا على بنية إيران النووية، إلا أنها تعترف فعليا بعدم قدرتها وحدها على القيام بذلك، بينما الولايات المتحدة صاحبة القدرة العسكرية غير معنية بذلك. كما أن التحالفات الإسرائيلية العربية وبالذات الناتجة عن اتفاقات أبراهام تشجع إسرائيل على بناء المحاور مقابل إيران، إلا أنها ليست ضوئا أخضر لمهاجمة إيران أو لعمل عسكري شامل ضدها، حتى

## من المواجهة إلى البدائل

يتداخل دور الحرب في السياسة ودور السياسة في الحرب بشكل لا يمكن فصم عراه، بل وإلى حد ما، فإن الصراع الدائر اليوم بين إيران من جهة وكل من إسرائيل والولايات المتحدة من الجهة الأخرى، على الرغم من الاختلافات في توجهاتهما، هو نموذج متقدم من الحروب، وهو مقدمة مشهد للحرب المستقبلية. في المقابل فإن إستراتيجية «على شفا الحرب» تبدو أكثر أثرا من الحرب ذاتها، إلا أن أثرها بدأ يتآكل نظرا لانكشاف حدودها.

من المميزات أيضا أن ما جرى اعتماده في إسرائيل من إستراتيجية أو حتى عقيدة ما يسمى «المعركة بين الحربين» للحيلولة دون نشوب حرب شاملة لا يمكن التحكم بنتائجها، وهي تشهد تكثيفا وتسارعا، وباتت أقرب إلى تعريف حرب الاستنزاف المعلنة. فما اعتمدته إسرائيل في سلسلة عدوانها على غزوة ومقابل حركة حماس، لا يشبه طبيعة المواجهة مع إيران.

هناك اتجاه في التحليل الأمني الإسرائيلي تعزز وبات أكثر جرأة في العام الأخير، وبالذات بعد سقوط نتنياهو وحكومته، ومفاده أن الأخير دفع إسرائيل بسياساته إلى ورطة إستراتيجية كانت لغتها التهديد والوعيد والعمليات الاستخباراتية المعلن عنها مما يفقدها مفعولها ويضغط على إيران للرد، في ما أثبتت إيران أنها تملك إستراتيجية واضحة متماسكة وتعمل حسب مصلحتها وعلى أساس جدول أعمالها وليس كرد فعل على هذا الفعل الإسرائيلي أو ذاك مهما كان موجعا لها. ففي امتحان النتيجة - لو قارنا بين ما أدت إليه إستراتيجية الضغوطات القصوى التي بلورها وتبناها نتنياهو وترامب، وبين إستراتيجية التفاهات والاتفاق النووي والمبادرات التي تبناها كل من أوباما وحاليا بايدين - فإن الأخيرة أثبتت أنها القادرة على تحقيق إنجاز يخدم مصالح الطرفين الإيراني والأميركي. إلا أن الموقف الإسرائيلي حتى النقدي لموقف الحكومة لا يزال دون السعي لبلورة بدائل أو فحص البدائل الأميركية، لكن يبدو أن المنحى الإسرائيلي الجديد هو التفتيش عن الأقل سوءا وليس عن الحل الأمثل. هناك اتساع في الفجوة ما بين الموقفين الأميركي تحت إدارة بايدين والموقف الإسرائيلي غير المتجانس كما كان في ظل حكومة نتنياهو وسطوته المدعومة من ترامب، إذ يتبنى وزير الأمن والخارجية مواقف أقرب للرؤية

والمائية والتجارية كاحتجاز السفن، ويضاف إليها نمط الحرب النفسية. كما أنها مؤسسة على حرب المحاور لا ثنائية الأطراف.

تشير التطورات إلى تآكل القدرة الإسرائيلية على التأثير في السياسات الدولية وفي سياسات واشنطن وإدارة بايدين، وهذا يعود إلى تعارض في التقديرات وتوتر في المصالح بشأن الملف الإيراني، كما يتعارض مع الأولويات الأميركية في تنافسها التجاري مع الصين الذي يأخذ أيضا منحى تنافس على النفوذ العالمي، وسباق في مجال التسلح عالي التطور.

في المقابل، هناك اعتراف أميركي ودولي بأن خطوة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بالانسحاب أحادي الجانب من خطة العمل الشاملة (الاتفاق النووي الإيراني) ألحقت ضررا بالولايات المتحدة، وأدت إلى تقدم إيران في مسألة بناء قدراتها النووية نحو استكمال القدرة على إنتاج قنبلة نووية في حال اتخذت قرارا كهذا. كما أن إستراتيجية الضغوطات القصوى، وعلى الرغم من وطأتها، ارتدت على متخذها ولم تحقق هدفها.

يأتي التوقف عند دور دول الخليج لأنها تشكل عاملا مباشرا في الاصطفافات والأحلاف، ولها دور مؤثر ومركب، كما أنها تشكل حلقة أساسية من وجهة نظر كل من الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل. يسعى المقال إلى فحص مدى التماهي في العلاقات بين دول الخليج وبالذات الإمارات وبين إسرائيل، وما مدى الاختلاف في التوجهات وأحيانا التناقض وأثر ذلك على الحلول المطروحة.

يتطرق المقال أيضا إلى مدى فاعلية إستراتيجية «التهديد الحقيقي الفعلي» بالحرب، وإلى إستراتيجيات الأطراف وما يمكن أن نطلق عليه الدبلوماسية الحربية، وإلى توجه إسرائيل لمراجعة توجهاتها والاعتراف بإشكالية توجهاتها تجاه الأمن القومي الإسرائيلي ذاته، كما هناك توجهات بالتسليم بالاتفاق النووي، وأخرى تدعو إلى تغيير التوجهات نحو التعايش مع احتمال النووي الإيراني أو مع واقع سباق تسلح نووي، من باب أن النووي لا يتم استخدامه حربيًا.

يستند المقال إلى عدد من المراجع، سواء الكتب أم مراكز الأبحاث الإسرائيلية والعربية، ومنها بالذات الخليجية، والأميركية والأوروبية، في مسعى لقراءة مجمل التوجهات والتفاعلات ذات الصلة.

الأميركية، وهي مواقف أيضا آتية من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية التي بدأت مواقفها تظهر للعلن، والتي كانت متحفظة على توجهات نتنياهو أو معارضة لها، من باب أنها لا تتماشى مع أولويات الأمن القومي الإسرائيلي. وبات محللون للسياسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية يسلطون الضوء على الإخفاق الإستراتيجي الإسرائيلي مقابل التقدم الإيراني النوعي. ويلقون بالمسؤولية على نتنياهو من جهة وعلى قرار ترامب عام ٢٠١٨ الانسحاب من الاتفاق النووي، ليصل الأمر بالبعد لتأكيد الإخفاق الإستراتيجي وضرورة تشكيل لجنة تحقيق رسمية<sup>١</sup>.

في المقابل، تشكل المواجهة نموذجا للحرب غير المتوازنة (اسيمتريك)، ونموذجا في بناء القوة غير المتوفرة في المقومات المحلية أو الذاتية الإيرانية، وكيفية تحول حرب «البروكسي» [الحرب بالنيابة وتديرها تنظيمات موالية] إلى جبهة أساسية في ما كانت الأطراف الضعيفة في الماضي تستخدمها ضمن معادلة مضاعفة القوة، وباتت أيضا إستراتيجية تتبناها الأطراف الأقوى وحتى الدولة العظمى، مما يمكن أن نطلق عليه حرب بروكسات. فالمدار بات حلقة جوهرية في المواجهة وفيه يتم تركيب تحالفات وأحلاف يصعب تصورهما في الحروب السابقة. كما أنها إدارة صراع فيها تقوم دولة عظمى مثل الولايات المتحدة التي تفوق قدراتها أضعاف قوة إيران، ببناء تحالفات ومحاور مع إسرائيل ودول عربية وقوى إقليمية للتفوق على الطرف الضعيف مقابلها اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا. مقابل ذلك تعمل إيران على مضاعفة قوتها باللعب على التناقضات العالمية والاستعداد الفعلي للمواجهة. وتشمل المواجهة الجوانب التالية:

القدرة على الصمود أمام الضربات والحصار والعقوبات القصوى والضربة الأولى المتواصلة، إذ تغيرت وظيفة الضربة الأولى الاستباقية، وتم استبدالها باستنزاف متواصل كمقدمة للمواجهة، بما معناه استباق الضربة الاستباقية. كما تدرك إيران أن الولايات المتحدة لا تتحكم بالقوة العسكرية الأكبر في العالم فحسب، بل أيضا بالسيطرة على إحدى أهم أدوات التجارة العالمية والعاملات المالية من خلال نظام السويفت، الذي يشكل أدواتها الأنجع من وجهة نظرها في ضمان إنفاذ العقوبات الاقتصادية المالية، فهي

الرقيب على كل التحويلات المصرفية الدولية، وتملك قدرة تحكّم ونفوذ لا تضاهيها فيه دولة. بناء عليه تقوم إيران بالاستفادة من الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة ومن سباق النفوذ الإقليمي بين الولايات المتحدة وروسيا لتجاوز سطوة العقوبات القصوى. وأن تجاوز سطوة العقوبات القصوى التي فرضتها إدارة ترامب هي انتصار من أجل التحول نحو كسر الحصار.

تتلخص قناعة إيران بأن منحى الولايات المتحدة هو الخروج العسكري المباشر من المنطقة، واستبعاد تورط الجيش الأمريكي من جديد في المنطقة في هذه المرحلة، وأن وجهتها هي نحو إعادة الاتفاق النووي بشكل أو بآخر، وبأن الأخيرة لا ترى فيها تهديدا لأمنها القومي، وبأن أولوياتها تختلف عن إسرائيل.

قناعة إيران بأن وضعها التفاوضي الحالي أفضل منه قياسا بالعام ٢٠١٥.

من باب المراقبة لجغرافية لهذه الحرب، بالإمكان اعتبارها الحرب الأوسع حدودا والأكثر جبهات، يتداخل فيها البعد المحلي والإقليمي والعالمي، وتتداخل فيها حرب المياه الزرقاء وكذلك حرب التجارة العالمية والممرات المائية الدولية، كما تجعل التكنولوجيا الأكثر تطورا وتكنولوجيا المعلومات ساحة هذه الحرب في داخل منشأة عسكرية أو مدنية أو داخل ميناء وسفينة ومستشفى ومفاعل نووي. كما وأنها الحرب التي يجري فيها استخدام عملياتي للذكاء الاصطناعي، بالطائرات والمدركات والعربات والسفن المسيرة، وما يسمى بالمسيرات الانتحارية وغيرها.

كما أنها أول مواجهة يتم فيها التحالف العلني بين إسرائيل ودول عربية، لتكشف أيضا مدى سعة النفوذ الإسرائيلي وعمقه.

### قوة الترسانة النووية في عدم استخدامها

لا يشكل النووي الإيراني تهديدا نوويا لإسرائيل، إنما قد يشكل تهديدا لسياساتها التوسعية وسياسات الهيمنة في المنطقة

ترى المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة أن إيران هي العدو الأول وتصل إلى نعتها بالتهديد «الوجودي» وتنسب

إليها العداء الديني العقائدي لوجودها، ومع ذلك تدرك المؤسسة الأمنية أن أهم استخدام فاعل للسلاح النووي هو في عدم استخدامه، بل التلويح المبطن به. فلم يحدث في التاريخ استخدام للسلاح النووي إلا من قبل الولايات المتحدة في شهر آب ١٩٤٥ في إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين.

على عكس ما تصرّح به المؤسسة السياسية بالإجماع على الخطر الوجودي التي تشكله إيران على إسرائيل، فهناك وجهة نظر يتسع نفوذها بأن إسرائيل تستطيع العيش مع النووي الإيراني، وأنه بالأساس، حتى لو حصل وتمكنت إيران من إنتاجه فهو ليس موجها لإسرائيل من أجل استخدامه لأنه يعني إبادة إيران، وإنما ليكون أداة ردع وضمانة لإيران لتعزيز نفوذها الإقليمي ودورها العالمي. هذا وتبقى مسألة امتلاك السلاح النووي كبطاقة ضمان لأمن الدولة المعنية مسألة خلافية لكن لا يسعى هذا المقال لمناقشتها.

حتى السعي الاستخباراتي الحثيث لتصفية العلماء الإيرانيين المرتبطين بالمشروع النووي فإنها في أقصى حدودها معوّقة وترهيبية، لكنها لا تحول دون تقدم دولة ذات سيادة نحو مشاريعها الإستراتيجية، ولا تقضي على بنيتها المعرفية في هذا الصدد.

تسعى إسرائيل إلى استحضار روايتها بشأن مفاعل دير الزور السوري الكوري البناء الذي دمرته، ولتعزيز تسويغاتها تطرح سيناريو متخيلاً في ما لو جرى وسيطر تنظيم داعش على المفاعل وعلى السلاح النووي لو إنهار النظام السوري في حينه وجرى تقسيم البلد. يصعب القول إن مثل هذه المحاججات لن تقنع أحدا سوى الرأي العام الإسرائيلي. في المقابل هناك من يقارب ما بين النووي الإيراني وتدمير المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١، إذ تؤكد التقديرات العسكرية والأمنية الأميركية وجزء من الإسرائيلية بأن ضرب المفاعل العراقي وتدميره لم يقض على المشروع النووي العراقي. بل لم يكن له مردود للمدى البعيد، وإن ما دمر قدرات العراق هو الاحتلال الأميركي للبلد.<sup>٢</sup>

## سياسة الطوق على إيران

نجحت إسرائيل تاريخياً في كسر حصار «دول الطوق» العربي عليها، بل سعت إلى تطويق العالم العربي بتحالفات مع دول غير عربية وغير إسلامية. وتكفل

نجاحها بشكل كبير في التحالفات ودعم الأنظمة في الدول الإفريقية المحاذية لبلدان شمال إفريقيا العربي من القرن الإفريقي وحتى غرب القارة بمحاذاة الصحراء الغربية. وحسباً، نجحت في تطويق مصر. سعت إسرائيل ولا تزال تسعى لإحكام طوق عسكري «إسرائيلي - عربي - سني» إستراتيجي حول إيران، لاستنزافها في جبهات عدة، ولتسهيل توجيه ضربات حاسمة لها سواء من خلال دول الخليج أم من أذربيجان شمالاً. لم تتكفل هذه السياسة بالنجاح على الرغم من العلاقات الوثيقة متعددة الجوانب بين إسرائيل وهذه الدول. فنجد أن دول الخليج لا يمكنها أن تضحي بعلاقاتها الاقتصادية والنفطية مع إيران الأمر الذي ينعكس على الاقتصاد العالمي، كما أنها باتت على قناعة بعدم جدوى الحل العسكري في حالة الملف الإيراني. ولم تكن مصادفة قيام إيران في الأول من تشرين الأول وبعد أيام من عملية استهدفت منشأة تابعة للحرس الثوري، بإطلاق تدريبات عسكرية واسعة بمحاذاة الحدود الأذربيجانية، ومن ثم تدريبات متعددة الجبهات وعلى مناطق شاسعة شملت ممرات نقل النفط الإيراني إلى جارة أذربيجان أرمينيا. وما جعل الرسالة أوضح كانت تصريحات وزير خارجية إيران «لن نسمح بوجود صهيوني على حدودنا»<sup>٣</sup> كما أن أذربيجان تتعاون أمنياً واستخباراتياً مع إسرائيل، إلا أن احتمال السماح لإسرائيل بشن عدوان من أراضيها غير وارد، لأن معناه دخولها في حرب شاملة مع إيران.<sup>٤</sup> وهذا يعني أن إستراتيجية الطوق على إيران غير متكاملة إن لم تكن غير ممكنة. ناهيك عن عدم استعداد الولايات المتحدة لتوفير غطاء إستراتيجي ونووي عسكري لإسرائيل لشن عدوان كهذا. ليست الدول المحيطة بإيران بصدد الدخول في حرب معها ولا بمقدور دول المنطقة تحمل أوزارها.

## منتدى المنامة ٢٠٢١ في المساحة

### بين الموقف الإسرائيلي والأميركي

انعقد في المنامة المنتدى الأمني العالمي الذي يحمل اسم المدينة في الفترة ١٩ و ٢١/١١/٢٠٢١، وعشية استئناف المحادثات الدولية مع إيران بشأن المشروع النووي أو خطة العمل الشاملة.

لقد أظهر منتدى المنامة مدى الفجوة بين الموقفين الأميركي والإسرائيلي، إذ اعتبر وزير الدفاع الأميركي

إلا أن تقاسم النفوذ يحتاج هو أيضا إلى محاور لمضاعفة القوة، وعليه فإن القوى العربية الخليجية ذاتها المعنية بالمحادثات المباشرة مع طهران تسعى في الوقت ذاته للعمل العسكري المشترك مع إسرائيل، والتدريبات المشتركة معها وبشكل مكشوف وعلني، وكذلك التدريبات البحرية مع الأسطول الخامس الأمريكي، وهذه بدورها دلالة إضافية على الموجات الارتدادية لمساعي الولايات المتحدة الخروج من المنطقة والإبقاء على نفوذها.



من مناورة بحرية أمريكية إسرائيلية بمشاركة دول خليجية. (بي بي سي)

وكذلك التدريبات البحرية مع الأسطول الخامس الأمريكي، وهذه بدورها دلالة إضافية على الموجات الارتدادية لمساعي الولايات المتحدة الخروج من المنطقة والإبقاء على نفوذها، وهو بمفهوم آخر إعادة حضور واصطفاف من خلال الإبقاء على القواعد العسكرية الكبرى في المنطقة وكذلك اعتماد «وكلاء» يدورون في محاور سياساتها.

قد يكون هنا استثناء للسعودية التي لها عداؤها مع إيران وبالذات مع النفوذ الإيراني في سورية ولبنان، بينما ترى بالدور الإيراني في دعم الحوثيين في اليمن خطرا وجوديا عليها. في المقابل، تربط السعودية بإيران مصالح حيوية وبالذات في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط أوبيك، كما أن السعودية التي تسعى بدورها للعب دور دولة عظمى إقليمية ترى أن الولايات المتحدة تراهن أكثر منها على دور الإمارات والبحرين.

العمليات الإسرائيلية ضد إيران غير ذات أثر، بل إنها معوقة وألحقت الضرر.

تقوم إدارة بايدن ببلورة عدد من الخيارات لحلول مؤقتة تكون تمهيدية لحل شامل ممكن. فالحل الذي عرضوه على إسرائيل هو ما أطلقوا عليه «أقلّ مقابل أقلّ Less for less»، والقاضي ببدء تقليص عدد من الإجراءات العقابية على إيران مقابل قيام الأخيرة بالتنازل عن إجراءات اتخذتها نحو تسريع تخصيب اليورانيوم، والمقترح الآخر هو «تجميد مقابل تجميد» Freeze for freeze القاضي بتجميد العقوبات الصارمة الخانقة للاقتصاد الإيراني مقابل تجميد تخصيب اليورانيوم في إيران. بينما الموقف الإسرائيلي يقول «تفكيك مقابل التفكيك»؛ أي تفكيك العقوبات والحصار على إيران فقط بعد قيام الأخيرة بتفكيك برنامجها النووي. في حين تتمسك إيران بموقفها منذ عقدين من الزمن، والقاضي بتفكيك النووي الإسرائيلي لتجنيب المنطقة السلاح النووي.

يجد الاتجاه الآخر تعبيرا له في تحركات الدول الخليجية الحليفة لإسرائيل، وقد انعكس أيضا في منتدى النامة الإستراتيجي، وفيه تدفع الولايات المتحدة شريكاتها في دول الخليج للتعاون مع إيران، والتفتيش عن مصالحها وتقاسم الأدوار والنفوذ في المنطقة، أو «العراق مقابل اليمن»، ما يعمق الفجوة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

إلا أن تقاسم النفوذ يحتاج هو أيضا إلى محاور لمضاعفة القوة، وعليه فإن القوى العربية الخليجية ذاتها المعنية بالمحادثات المباشرة مع طهران تسعى في الوقت ذاته للعمل العسكري المشترك مع إسرائيل، والتدريبات المشتركة معها وبشكل مكشوف وعلني،



لو نظرنا إلى خارطة الصراعات والتوترات في المنطقة وقرأناها مع خارطة الاصطفافات، نجد أن الاصطفافات الإقليمية لا تحمل بعدا واحدا، ولا هدفا موحدا لكل أطرافها. فالأولويات السعودية مثلا هي اليمن وسورية ولبنان قبل النووي الإيراني بحد ذاته، والإمارات تشغلها حماية ذاتها وتعاضم دورها في التجارة العالمية وممراتها أكثر، ولذا رأيناها أول الدول التي انسحبت من التحالف في حرب اليمن، كما وباشرت في بناء أسس للتعاون مع سورية وإيران. أما إسرائيل فهي التي تضع إيران أولا، لكن ليس فقط النووي، فنخوف سلاح الجو الإسرائيلي، كما الجيش والمؤسسة الأمنية، المباشر هو من مساعي إيران لنقل منظومات مضادة للطيران إلى لبنان، إضافة إلى الصواريخ الدقيقة الموجهة، كما أنه وفقا لاعتباراتهما فإن أحد أهم نقاط خلافها مع الاتفاق النووي هي عدم تضمين مسألة تطوير الصواريخ الباليستية والقدرات الإيرانية بهذا الصدد في الاتفاق. في حين أن الولايات المتحدة كما ذكرنا تحت حلفاءها الإقليميين إلى التفتيش عن صيغ مختلفة للتعايش مع إيران ومشاريعها.

يؤكد ما ذكر أن هناك اختلافا في الأهداف وفي الرؤى للمشروع الإيراني والاصطفافات بشأنه. كما أن معظم أطراف الصراع الإقليميين يواجهون تنافسا عالميا على النفوذ في المنطقة وبالذات الأمريكي والصيني من جهة، وكذلك الأمريكي الروسي. وبات الطرفان الأخيران يشكلان طريقا التفافيا على الإجراءات الأميركية العقابية وللتخفيف من سطوة تفعيلها.

تخلق هذه التناقضات ائتلافات غير متجانسة بالضرورة حتى وإن كانت قوية، (التحالف الدولي في اليمن أو ليبيا)، ما قد يضطر إسرائيل إلى مراعاة مصالح هذه البلدان كلا على حدة والتعامل مع أولوياتها.

على عكس حقبة ترامب تنتابها وتوافق المواقف والتوجهات والرؤية، وأثر ذلك على اصطفافات دول الخليج، فإن عدم التجانس بين إدارة بايدن وحكومة بينيت يعزز تناقض المصالح في الائتلافات، وهو أحد التحديات التي تقف أمامها إسرائيل فمن ناحية تحذ من نفوذها موضوعيا، لكنها تدفعها للسعي إلى تعزيز نفوذها المباشر، وملاءمة سياساتها وتوجهاتها للمتغيرات.

كما أن الانكفاء طويل الأمد والبطيء الوتيرة للولايات المتحدة على نفسها، من شأنه أن يعزز الرأي العام الأمريكي القائل بضرورة عدم التهاون

المفرط تجاه تدخلات إسرائيل في السياسة الأميركية، إذ يرى المحللون أن التحالف الإسرائيلي الأمريكي وتوافق الرؤى والمصالح هو المخزون الإستراتيجي الوجودي الأهم لإسرائيل.

النموذج الأمريكي في الصمت على مهاجمة مقار ومنشآت أرامكو وتعطيلها، وإدراك إيران بأن الولايات المتحدة غير معنية ضمن أولوياتها وضمن المعادلات السياسية بالرد بل غير معنية بمواجهة عسكرية، يدفع الولايات المتحدة تحت إدارة بايدن ودول الخليج إلى رسم خارطة مصالح حيوية والتفاوض عليها مع إيران (أو ما يسمى تقاسم نفوذ كما تطرح مراكز أبحاث الأمن القومي الأمريكي) (لبنان، سورية، العراق وهرمز مناطق نفوذ إيرانية، مقابل اليمن كمصلحة حيوية سعودية...)<sup>٦</sup>، في حين ترى دول تحالف أبراهام أن تحالفها مع إسرائيل يحميها من التهديدات الإيرانية.

القراءة العربية وبالذات الخليجية للصورة الواسعة هي أنه هنالك تحولات في السياسة الخارجية الأميركية لا يمكن التغاضي عنها، فلا توجد «ثوابت» ولا يمكن بالنسبة لها الاعتماد بالطلق على الموقف الأمريكي في واقع متغير. فالانسحاب الأمريكي من أفغانستان شكل مؤشرا بأن حلفاء اليوم قد لا يكونون حلفاء في الغد، وكذا الأمر بالنسبة إلى الأعداء. ثم إن الولايات المتحدة التي أقرت في العام ٢٠١٩ «قانون قيصر» تجاه سورية، وهو أقرب إلى صيغة أقصى العقوبات على إيران، قد بدأت تتراجع عنه وتدفع هذه الدول وبالذات الإمارات والسعودية والبحرين لاستعادة علاقاتها مع سورية وفك سياسة عزل النظام السوري. كذا الأمر بالنسبة إلى إيران المتداخلة بقوة في سورية. ويتعزز الإدراك أن ما يحسم الأمور هو في المحصلة ما يجري على أرض الواقع وتوازنات القوى وليس إعلان النوايا. كما ترى هذه الأنظمة أن ثبات النظام الإيراني والرهانات الإيرانية هو درس جوهري في السياسة الدولية، كما أثبتت حدود القوة الأميركية والإسرائيلية وإمكانية تعويق استخدامها.<sup>٧</sup>

يدعم هذا الموقف مايكل سينج بالقول «إن رغبة الإدارة الأميركية في توجيه جهودها لمواجهة التنافس الإستراتيجي مع الصين وتحييد الدور الإيراني المعوّق لهذه الجهود، فإن سياسة أميركية من هذا النوع تكون متعددة الأوجه والأطراف وشاملة ذات مقومات، وتملك أكبر الاحتمالات في محاصرة كل البدائل الإيرانية في حال

إن تداخل المصالح بهذا الحجم هو في حد ذاته تأكيد أن المراهنة الخليجية لا تنحصر على الولايات المتحدة أو إسرائيل، بل لديها مصالح قد تكون نقيضة بالنسبة للبلدين، كما أنها تشكل رادعا للحرب مع إيران نظرا لما يمكن أن يخسره البلدان من مصالح حيوية. كما أن هذه المصالح قد تكون أساسا من وراء المقترحات الأميركية الوسيطة بشأن التوجه نحو تقاسم مصالح حيوية ونفوذ في المنطقة العربية.

للخارج<sup>١٢</sup> هذا بالإضافة إلى الشراكة في مجال بناء الموانئ وتطويرها، وشراكة الإمارات في المشروع الصيني العالمي «الحزام والطريق» أو طريق الحرير الجديد الذي يشمل ١٦٥ ميناء في العالم.

إن تداخل المصالح بهذا الحجم هو في حد ذاته تأكيد أن المراهنة الخليجية لا تنحصر على الولايات المتحدة أو إسرائيل، بل لديها مصالح قد تكون نقيضة بالنسبة للبلدين، كما أنها تشكل رادعا للحرب مع إيران نظرا لما يمكن أن يخسره البلدان من مصالح حيوية. كما أن هذه المصالح قد تكون أساسا من وراء المقترحات الأميركية الوسيطة بشأن التوجه نحو تقاسم مصالح حيوية ونفوذ في المنطقة العربية. كما أنه يشير إلى أن الإمارات التي انسحبت من قوات التحالف في اليمن، تنظر بخلاف السعودية إلى اليمن كمنطقة صراع غير مباشر بالنسبة لها، بينما السعودية ترى به صراعا على حدودها ومناطقها الحيوية، وباتت مهددة منه بعد تدخلها السافر فيه، وإخفاقها في حرب بادت إليها.

العلاقات الأميركية السعودية هي علاقات ترقب وتوتر غير معلن. وبخلاف إدارة ترامب، فإن إدارة بايدين قلقة من حرب السعودية في اليمن، وكذلك يناصب الحزب الديمقراطي العداء لولي العهد السعودي بالذات في مسألة تصفية المعارض السعودي الأميركي الجنسية جمال خاشقجي. كما أن إدارة بايدين لن تتيح للسعودية مجالا للتعطيل على الاتفاق مع إيران. وهذا ما يدفع السعودية إلى محادثات محدودة مع إيران، كما أنها ولأسبابها المذكورة في موقع آخر من المقال، غير معنية بالانضمام إلى اتفاقيات أبراهام<sup>١٤</sup>.

لم تقبل الأخيرة بالتوافق، وفي المقابل تفكيك حواجز قائمة تحول دون ذلك في الائتلافات والاصطفافات الأميركية المحلية والعالمية<sup>١٥</sup>.

يدعو نيل كويليام الباحث في تشاتام هاوس<sup>١٦</sup> كلا من السعودية والإمارات إلى التسليم بفكرة أن نفوذ إيران الإقليمي باق بهذا الشكل أو بآخر، وبأنه ينبغي على البلدين «استغلال الفرصة التي تتحصل حين عودة الولايات المتحدة المتجددة إلى الاتفاق، في مسعى لتحديد ماهية هذا النفوذ. فالولايات المتحدة تواصل انسحابها البطيء لكن طويل الأمد من المنطقة، ومن المفيد أن تقوم دول الخليج بالاستعداد للقادم لا محالة»<sup>١٧</sup>.

في مقابل هذه التطورات، حظيت طهران في العام ٢٠١٦ بزيارة الرئيس الصيني، وتوصلت إيران والصين في ٢٧ آذار ٢٠٢١ إلى اتفاقية تعاون إستراتيجي مدتها ٢٥ سنة سيتضاعف بموجبها حجم التبادل التجاري بين البلدين من حوالي ٦٠ مليار دولار سنويا إلى ٦٠٠ مليار بعد عشر سنوات<sup>١٨</sup>. بينما قيمة التبادل التجاري بين إيران والإمارات تبلغ ١٥ مليار دولار وسترتفع حتى نهاية هذا العام إلى ٢٠ مليار، وستصل لغاية العام ٢٠٢٥ إلى ٣٠ مليار دولار سنويا، إذ تشكل الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لإيران<sup>١٩</sup>. بينما تعتبر الإمارات الشريك التجاري الأهم للصين في العالم العربي، إذ تضاعف حجم التجارة غير النفطية فحسب ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٩ بنسبة ٢٥٣,٥٪ ليبلغ عام ٢٠١٩ وحده ٥٠,٢ مليار دولار، بواقع ٤٠,٨ مليار دولار صادرات صينية إلى الإمارات، و ٢,٣ مليار دولار صادرات إماراتية إلى الصين، و ٧,١ مليار دولار إعادة تصدير سلع صينية من الإمارات

## «المعركة بين الحروب» والأزمة بين الحروب:

أيهما يقلق الجيش الإسرائيلي أكثر.. النووي

الإيراني أم نقل صواريخ مضادة للطائرات إلى لبنان؟

يرى الجنرال عاموس غلعاد، أحد كبار المسؤولين الأمنيين في وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي، بأن إيران تسعى إلى بناء قدرات لتكون دولة على عتبة السلاح النووي، فهي استغلت انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق لتقوم بتخصيص اليورانيوم لاحتياجات عسكرية، بينما تكمن المخاطر في حال اتخذت قرارا لاحقا بتصنيع السلاح النووي، في استخدام ذلك لمظاهرة قوة في المنطقة تدخلها ضمن الدول النووية، ما سيدفع إلى سباق تسلح نووي إقليمي واسع النطاق يهدد «الاستقرار في المنطقة». فهو ينطلق من أن المنطقة باتت بيئة إستراتيجية مريحة لإسرائيل، في المقابل فإنه يحذر من الأدوات الأخرى التي تملكها إيران، وهي الصواريخ قصيرة المدى بكميات هائلة، والصواريخ الباليستية الدقيقة التي تهدد المرافق الإستراتيجية الإسرائيلية والطائرات المسيرة العسكرية.<sup>١٥</sup>

هناك انطباع شائع بوجود إستراتيجية إيرانية واضحة المعالم والأهداف، مقابل تعثر وجهة النظر الإسرائيلية أولا لكونها اعتراضية على مشروع واضح، ثم لأنها على الرغم من قوتها وقدراتها تبقى محدودة الخيارات في مواجهة من هذا القبيل. كما أن إسرائيل تتعثر في سؤال ماذا تريد ضمن ما يمكن تحقيقه؟ تقضي إستراتيجية حرب إسرائيلية بالمبادرة إلى عملية عسكرية أو استغلال ظرف محدد، لتشن عدوانا محدود الزمن أو هكذا تسعى، ومحدود الأهداف، للالتفاف على احتمالية تفاقم التوتر ليؤدي إلى حرب شاملة. هناك أنواع أخرى من الحرب التي تتبناها إسرائيل، ومنها حرب الاستنزاف، وكانت آخر حالاتها هي مع مصر بعد عدوان ١٩٦٧، كما وتوجد حرب البروكسي والحرب الاستخباراتية وحاليا الحرب السيبرانية غير المرئية إلا بنتائجها، كما يجري الإعداد إلى حرب قائمة على الذكاء الاصطناعي وأحد تجلياتها المسيرات في الجو والبر والبحر. تنعكس هذه التطورات على شكل ساحات القتال والعمليات العسكرية ومساحتها.

حدث تطوران في العقدين الماضيين أدبيا إلى إعادة النظر في المعركة بين الحروب، وهما حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ والعدوان الأخير على غزة، وما أطلقت عليه

حركة المقاومة الإسلامية حماس «سيف القدس» بينما أطلقت عليها إسرائيل عملية «حارس الأسوار». فالأولى خرجت من إطار اعتبارها معركة وتحولت إلى حرب، والثانية بادرت إليها حماس لأول مرة وجرت في العمق الإسرائيلي وفي العمق الفلسطيني في غزة على الرغم من عدم التكافؤ بين الطرفين.

كانت هناك مساع إسرائيلية لاعتماد المعركة بين الحربين مع إيران، إلا أنها لم تحقق أهدافها وتسارع التصعيد واتسع نطاقه، وكلما تصاعد سارت إيران خطوات للأمام في مشروعها النووي.

بالتشابك مع ذلك، قامت الولايات المتحدة في عهد ترامب بالتماثل التام مع إسرائيل بقيادة نتنياهو واعتماد إستراتيجية العقوبات القصوى، بهدف فرض اتفاق أفضل من وجهة نظر إسرائيل والولايات المتحدة، قائم على «التفكيك مقابل التفكيك»؛ أي فك العقوبات مقابل فكفكة المشروع النووي الإيراني وفقط بعد فكفكته. (وزارة الخارجية الإسرائيلية). لكن في المحصلة، دفعت هذه الإجراءات والعقوبات الصارمة إيران نحو رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى ٦٠٪ وبكمية ٢٦ كغم. وبالنسبة للولايات المتحدة، وبدلا من أن تؤدي سياسة العقوبات القصوى إلى نتائج متعددة متوخاه ومنها تراجع إيران وفرض اتفاق جديد بشروط أصعب عليها، إضافة إلى إزالة المسألة الإيرانية المعوقة للتنافس العالمي الأهم لمصالح الولايات المتحدة، فقد دفعت العقوبات إلى تعزيز التعاون الإستراتيجي الأمني والنفطي والاقتصادي مع إيران، وزادت الصين من نفوذها في هذه المنطقة وأيضاً بفضل هذا المنحى. (سينغ)

قد يجوز اعتبار تدمير المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ بأنه معركة بين الحروب، إلا أن الحالة الإيرانية تختلف، إذ إن إيران تعلمت من دروس المفاعل العراقي المدمر، ودأبت على توزيع منشآتها بشكل يصعب للغاية تدميرها.

جدير بالتنبيه أن العقوبات القصوى قد مورست في النصف الأول من العقد السابق ولغاية التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني، أو باسمها الرسمي (الاتفاق الشامل...) الذي اعتبرته الولايات المتحدة تحت إدارة أوباما بأنه الأفضل الممكن من وجهة النظر الأمريكية ومصالح الأمن القومي إذ يحول دون تطوير إيران للسلاح النووي، بينما اعتبرته إسرائيل الأكثر خطورة إذ أبقى على قدرات إيران النووية.



إجمالاً في الحرب، فإن التهديد بشنّها الفوري يستبعد وقوعها، وهي خبرة معروفة في تاريخ الحروب لأن عنصر المفاجأة حتى التكتيكية هو أساس لنتائج إستراتيجية. ومسألة «التهديد الفعلي» هي مسألة نسبية لا تتعلق بالطرف المهدد وحده، بل بالطرف عنوان التهديد، وقد كشفت أن إسرائيل لا تملك القدرة الإستراتيجية وحدها لشن حرب من هذا النوع، بل ويمكن التأكيد أن مساعيها تتسارع في اتجاه تعظيم قدراتها وإملاك الغواصات النووية الألمانية الأكثر تطوراً، وكذلك طائرات إف ٣٥ ومنظومة الأقمار الاصطناعية العسكرية ومنظومتها الصاروخية. في موازاة ذلك تراهن الدبلوماسية الإسرائيلية على قيمة إضافية أخرى ممكن أن تأتي بها، وهي تعزيز نفوذها الإقليمي بدفع ذاتي وبدفع أميركي كتعويض عن القبول بالأولويات الأميركية، وفي المقابل تحظى بمقومات تعاضل ترسانتها العسكرية، والحصول على معدات عسكرية لم تكن لتحصل عليها لولا هذه «الصفقة غير المعلنة» مع الإدارة الأميركية على شاكلة القنابل العملاقة الخارقة للاستحکامات من طراز GBU-57 وتعزيز وضعيتها الإستراتيجية في المنطقة سياسياً واقتصادياً وأمنياً. ويمكن القول هنا إنها تستعيز عن المعركة بين الحروب بالفرص التي توفرها الأزمة بين الحروب.

إلا أن إسرائيل ليست مستقلة فعلياً في شن حرب إقليمية كما أثبتت التطورات على الأقل منذ ٢٠١٠ ولغاية اليوم. فالولايات المتحدة تمتلك القدرة على منع حدوث ذلك، وعلى توفير مصالح إستراتيجية لإسرائيل كي لا يحدث ذلك، وعلى سبيل المثال التحالفات الإقليمية الجديدة القائمة على اتفاقات أبراهام والتطبيع بالذات مع الإمارات التي تعتبر حليفاً إستراتيجياً لإسرائيل وتراهن على تحالفها معها في مواجهة إيران، لكن أيضاً في مواجهة النفوذ السعودي (انسحاب الإمارات من حرب اليمن، وتحالفاتها التجارية مع الصين وسياستها المستقلة عن السعودية والموقف من النظام السوري). بناء عليه تبقى مساحة المناورة الإسرائيلية محدودة نسبياً وتشمل استهداف مصالح إيران وتموضعها العسكري في المنطقة وبالذات في سورية والعراق، والسعي إلى تحويل الوجود الإيراني إلى عبء على البلدين. واستهداف نقل العتاد الحربي وبالذات الصواريخ بعيدة المدى والدقيقة إلى حزب الله في لبنان

حسب الرواية الإسرائيلية. لكن تسارع وتيرة اعتماد العمليات المحدودة يحولها إلى أشبه بحرب استنزاف، وليس بالضرورة أن تبقى تحت السيطرة.

يصر الإيرانيون على استمرار مساعيهم، دون الدخول في «المعركة بين الحروب» ودون تحولها لحرب استنزاف من طرفهم. إلى جانب ذلك فإنهم يواصلون تطوير الصواريخ بعيدة المدى بما فيها صغيرة الحجم، وكذلك الطائرات المسيّرة ونشرها في أنحاء الشرق الأوسط. إذ تقام مثل هذه القواعد في اليمن والعراق وأحياناً في سورية.

يتعلق التطور الرئيس الذي بدأت تستوعبه إسرائيل بالمتغيرات في السياسة الأميركية. هناك تراجع في مدى اهتمام واشنطن بالمنطقة، وبمدى أولوية المنطقة بالنسبة للسياسة الأميركية العالمية، وبوتيرة عالية يرافقه تراجع الاستعداد لتفعيل القوة، حتى ولو من باب التلويح بها لغرض تحقيق هدف أكبر. في المنظور الإسرائيلي، فإن إدارة بايدن ترى في الدبلوماسية عقيدة وليس مجرد أداة. كما هناك قناعة لدى أوساط واسعة وبالذات الأمنية منها بأن عقيدة «المعركة بين الحربين» تسري فقط في ظل عدم التوازن الإستراتيجي بين الأطراف وليس بين الدول، وبالذات دولة تبني إستراتيجياتها على اعتبارات العدوان المتواصل عليها، لكنها تقرأ قراءة الدول وبالذات الولايات المتحدة لمصالحها الذاتية.

## انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق

### أنتج نقيضه وأفقد الرؤية الإسرائيلية فاعليتها

«الاتفاق النووي ليس الأفضل، وفيه هفوات، إلا أنه يدفع بإيران سنتين إلى الوراء في اندفاعها نحو القنبلة. إن الانسحاب الأميركي منه ودونما خطط بديلة من شأنه أن يفتح باب جهنم. سيعود الإيرانيون إلى تعزيز المشروع وإلى تخصيص اليورانيوم وليس من حق أحد توجيه اللائمة لهم، ليس من الواضح ما سيقوم به الأميركيان بهذا الصدد وليس من الواضح عن أي أميركان نتحدث، فمن الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على ترامب، وقد يتركنا وحدنا في اللحظة الحاسمة. لا يمكن الاستناد إلى أنه سوف يهاجم إيران، ولا يمكن التوقع بأن النظام الإيراني سيسقط، ولا يمكن البناء على أن النظام سوف يستسلم ويزحف على بطنه

من أجل اتفاق جديد أفضل. هذه أوهاام». يقول بن كسبيت، ويواصل: «هذه الأقوال أُسمعت وتردد صداها في الغرف المغلقة، بل إنها مسجلة في المحاضر، إلا أن صاحب القرار [نتنياهو] تجاهلها». ثم أنه بانسحاب ترامب من الاتفاق وانتهاج العقوبات القصوى، لم يجعل الإيرانيين في عجلة من أمرهم، فمن ناحية باتت لديهم بدائل (الصين مثلاً) وكذلك بدأوا بالعد التنازلي لنهاية فاعلية هذه الخطوات الأميركية.<sup>١٦</sup>

يرى قائد الأركان الإسرائيلي السابق غادي ايزنكوت أن مردود الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي هو «ضرر صاف لإسرائيل»، ويتفق معه في ذلك وزير الأمن ورئيس الأركان الأسبق موشي يعلون الذي اعتبر الاتفاق سيئاً، لكن الانسحاب من طرف واحد ومن دون خطة بديلة أسوأ. نادراً ما نجد مسؤولاً أمنياً أو عسكرياً يؤيد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١٨، بل هناك شبه إجماع على مضار الخطوة التي اتخذتها إدارة ترامب، والتي باتت ورطة أميركية، بعد أن تقدمت إيران خطوات إلى الأمام، وعززت طرقها الالتفافية على العقوبات القصوى الأميركية، كما جعلت من مقولة «كل الخيارات مطروحة» أشبه بضريبة كلامية في واقع توازنات القوة والمصالح.<sup>١٧</sup>

بل هناك من يرى أن التدخل العسكري الأمريكي ليس مطروحا كخطة تنفيذية، حتى أن ترامب لم يتبن عسكرياً سياسة تختلف عن سابقه أوباما، بل واصل الانسحاب الأمريكي البطيء ليحول الصدام العسكري إلى الأطراف الإقليمية وليس إلى الولايات المتحدة، وهذا يفسر إلى حد ما عدم الرد الأمريكي الذي توقعته العربية السعودية في أعقاب قصف بنيتها النفطية وتعطيلها جزئياً، والمنسوب إلى إيران. في المقابل يفسر إسراع الإمارات إلى فتح باب المحادثات والتفاوض مع إيران بعد تعرض الأخيرة للسفن والمصالح النفطية الإماراتية.<sup>١٨</sup>

«بالانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي من دون وضع خطة بديلة، ارتكبت إدارة ترامب خطأ فعزلت الولايات المتحدة وليس إيران». هذا الاستنتاج توصل إليه أيضاً الدبلوماسي الأمريكي الرفيع دنيس روس، في مقال في «فورين أفيرز» بناء على محاضرة له أمام «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى». بل يعتقد روس أن التهديد بالحرب هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام مع إيران.<sup>١٩</sup>

وهناك اليوم، وبالذات بعد نهاية حكم كل من ترامب ونتنياهو، شبه إجماع على هذا يدعم تقييم روس، بل ويرى أن إيران هي التي خرجت منتصرة على الانسحاب الأمريكي وعلى إستراتيجية العقوبات القصوى. كما وهناك اعتراف يتصاعد بأن التدخلات العسكرية الأميركية وبالذات في هذه المنطقة من العالم تنتج نقيضها، ولا تأتي بالفائدة والمردود على السياسة الأميركية ولا على مصالح البلد العظمى. بل إن اللاعبين الدوليين الآخرين، وفي سياقنا الصين وروسيا، قادرتان على تعطيل نفاذ الإستراتيجيات الأميركية. يضاف إلى ذلك الإنقشاع الهائل على الخزنة الأميركية، وبالذات في ظل أزمة الكورونا العالمية وأولوياتها في سياسات الولايات المتحدة كما بقية البلدان.

يقترح مايكل سينغ توجها قائماً على الردع والإدماج أو الاحتواء المتزامنين مقابل إيران، فالإستراتيجية الأميركية تجاه إيران هي في منعها أن تشكل معوقاً لإستراتيجيتها التنافسية الكبرى مع الصين. وهي تختلف جذرياً عن الإستراتيجية الإسرائيلية.<sup>٢٠</sup> بل أن العلاقات الإسرائيلية الأميركية شهدت توتراً في هذا الصدد في السنوات الأخيرة وخارجاً عن السياق الإيراني، إذ ضغطت الولايات المتحدة بشأن إبطال تعاقدات إسرائيلية صينية تتعلق ببناء الموانئ خاصة التي تتواجد فيها منشآت أميركية. مؤخراً، وعشية العودة للمباحثات، وبغض النظر لما ستؤول إليه، فإن بلورة الولايات المتحدة لفكرة اتفاق مؤقت تؤكد مدى إصرارها على حل الملف دبلوماسياً، وبأن اعتماد النهج الإسرائيلي أو نهج ترامب يضر بالمصالح الأميركية ويؤدي إلى تقدم إيران في مشروعها النووي.

هناك إجماع إسرائيلي بشأن أخطار النووي الإيراني على إسرائيل، إلا أن الاختلاف في وجهات النظر تجاه عملية عسكرية إسرائيلية يأتي من منطلق آخر، وهو الثمن مقابل الفائدة أو المردود. جزء من الجواب هو في مردود تدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١. إن السابقة المذكورة حتى ولو نجحت فلن تأتي بالنتائج المتوخاة للمدى البعيد، كما أن تدمير المفاعل العراقي لم يأت بتلك النتائج. ويؤكد ريتشارد بيتس من جامعة كولومبيا،<sup>٢١</sup> وهو من الإستراتيجيين المعبرين، حيث يرى حالياً وبمنظرة تقييمية أن «الضربة الاستباقية الإسرائيلية عام ١٩٨١ لا تشكل نموذجاً للتعطيل الفعال» بل ستكون محفزاً لامتلاك إيران سلاح نووي.<sup>٢٢</sup>

ثم إن السياسات التي يتبناها قادة إسرائيل والدافعة علينا نحو حرب إقليمية، تتعارض مع المصالح الأميركية في المنطقة والعالم. كما لا تتطابق في مسألة الحرب الإقليمية مع حلفائها في الإمارات والبحرين والسعودية، ولا مع المؤسسة الأمنية، مما يقود إلى التساؤل: هل حقا تسعى إسرائيل الى حرب مع إيران؟

ثم إن السياسات التي يتبناها قادة إسرائيل والدافعة علينا نحو حرب إقليمية، تتعارض مع المصالح الأميركية في المنطقة والعالم. كما لا تتطابق في مسألة الحرب الإقليمية مع حلفائها في الإمارات والبحرين والسعودية، ولا مع المؤسسة الأمنية، مما يقود إلى التساؤل: هل حقا تسعى إسرائيل الى حرب مع إيران؟

### عن الرؤية الأوروبية

هناك إجماع أوروبي على ضرورة العودة إلى الاتفاق النووي، بل إن أوروبا تحدت قرار إدارة ترامب ورفضت الانسحاب الأميركي ورفضت بدورها أن تنسحب منه، على الرغم من أنها تخضع للسياسات المصرفية الأميركية في ما يخص التحويلات، وسعت إلى إيجاد مخارج قانونية وإجرائية. بداية، ترى أوروبا أن الشأن الإيراني هو جغرافيا صراع عالمي يقع على حدود القارة. كما أن أوروبا ترى أن مصلحتها في اعتماد النهج الدبلوماسي، وفي استبعاد حصول أي حرب إقليمية وإسقاطات ذلك سياسيا واقتصاديا على القارة، كما ترى المخاطر الكامنة في البقاء دونما اتفاق ما سيدفع نحو سباق تسلح نووي في المنطقة.

في كتابه «الحرب في الخليج، وكيف يهدد صراع القوة بين إيران والسعودية الأمن» يرى غيد شتاينبرغ، وهو أحد أهم الخبراء الألمان في شؤون الشرق الأوسط، بأنه «منذ أنهى الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاتفاق النووي مع إيران ومن جانب واحد في أيار ٢٠١٨، تصاعدت التوترات في الشرق الأوسط والخليج العربي»<sup>٢٣</sup>. إن التوقيع على الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ «فاقم الصراع في الشرق الأوسط، ووسع حالة القلق الأمني

من النفوذ الإيراني، لأنه تجاهل اقتناع عدد من العواصم بأن طهران تستمر في تشغيل برنامج نووي سري»، إلا أن بديل إلغائه ليس بأفضل. والدليل في أنه «منذ أن أنهى الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاتفاق النووي مع إيران من جانب واحد في أيار ٢٠١٨، تصاعدت التوترات في الشرق الأوسط والخليج العربي». لكن يشير أيضا إلى أن الولايات المتحدة غير راغبة في الدخول في حرب، وظهر ذلك في موقفها من الهجوم على منشآت النفط في الخليج في ٢٠١٩، إذ لم ترد واشنطن بالشكل المتوقع. كما أن إيران ليست معنية بالحرب ويكفي ردها المحدود على اغتيال قاسم سليماني.

يلتقي شتاينبرغ مع خطاب بينيت بأن إيران ضعيفة من الداخل، لكن لا يلتقي في الاستنتاجات، إذ إن مشاكلها الداخلية لا تهدد النظام. كما أوضح الكتاب «أن إيران تحاول الظهور بمظهر القوة الإقليمية على الرغم من مشاكلها الداخلية، وتوسعت في المنطقة بشدة منذ ٢٠١١. كما ترى أوروبا أن الانسحاب الأميركي قد عزز وضعية إيران، وجعل أوروبا بوضعية الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران»<sup>٢٤</sup>.

ما يلفت النظر في ما يعبر عنه شتاينبرغ هو الموقف الأوروبي والأميركي والدولي القائم على الانطلاق من أن خطاب التحذير من السباق النووي في المنطقة لا يتطرق إلى إسرائيل التي تملكه، بل يتعامل مع النووي الإسرائيلي كأمر مفروغ منه وليس موضع نقاش وجدل، وترى إسرائيل أن أي قدرات نووية في المنطقة هي تهديد لها، ليس لأنها سوف تستخدم ضدها عسكريا، بل لأنها ستفقد أهم قوة ردع لديها.

## هل تراهن حكومة بينيت على ضعف ائتلافها أم على «ضعف النظام الإيراني»؟

هل تراهن حكومة بينيت قبل الانتقال إلى لبيد ليرأسها، على ضعفها، وتقرر عملية عسكرية مباشرة ضد إيران، قد تكون نوايا من هذا النوع موجودة سعياً لتعزيز شرعية هذه الحكومة أمام الرأي العام الإسرائيلي عامة واليميني حصرياً، لكن كما أثبتت التوترات الأمنية في السابق، والتي بلغت ذروتها حين كان أيهود باراك وزيراً للأمن في حكومة نتنياهو ٢٠١٥، بأن هناك منظومة داخلية لا تكون مطواعة حين يتعلق الأمر بالأمن القومي الحيوي الإسرائيلي، فحينذاك عارض الجيش والموساد والشاباك النوايا المعلنة للحكومة. هذه المنظومات، إضافة إلى نفوذ الولايات المتحدة الهائل في إسرائيل، هي نوع من الضمانات كي لا تقدم إسرائيل على عدوان غير محسوب النتائج، أو أن نتائجه تؤكد عدم قدرة إسرائيل على تحمل عواقبه أمام الرأي العام فيها. لا شيء مستبعد في السياسة، وبالذات حين تكون العمليات الأمنية مصيرية لسدوم القوى الحاكمة، لكن ليس بالضرورة لأن الأمر قد ينقلب على أصحابه. بل إن المنحى الأكثر اتساعاً في إسرائيل هو إدراك حدود القوة القصوى الإسرائيلية، وحلفائها لهم مصالحهم أيضاً مع إيران ولو بنظرة مستقبلية، فيكفي أن نفكر بتضاعف أسعار النفط وأثر ذلك على الاقتصاد العالمي، أو إغلاق ممرات التجارة العالمية لفترة. قد يكون تفكير المشروع الإسرائيلي الإماراتي الضخم بتمرير النفط والغاز عن طريق ممر بري إلى ميناء أسدود على ساحل البحر المتوسط لتصديره إلى أوروبا مخرجاً، لكنه لا يمكن أن يشكل بديلاً ولو مؤقتاً للملاحة البحرية، إذ لن يصل في أفضل حالاته إلى ١٢٪ من حجم الملاحة التي تمر في قناة السويس.

أما في ما يتعلق بالتعويل على الضعف الإيراني الداخلي والرأي العام وتأليبهم على النظام، ففي الحقيقة لم يستخدم أحد هذه الحاجة لاعتمادها كإستراتيجية، باستثناء رئيس الحكومة الإسرائيلي بينيت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولم تستخدم هذا الخطاب حتى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بل إن النظام الإيراني الذي تجاوز كل الحصار والعقوبات والتذمرات الشعبية ذات الصلة بالسياسات الاجتماعية، أثبت مما تحدث به نتيناهو، بل حتى إن باحثين إيرانيين معارضين يحثون الغرب على عدم خوض هذه المعركة المكتوب لها الفشل مسبقاً.<sup>٢٥</sup>

## التعايش الإسرائيلي مع النفوذ الإيراني: هل هو ممكن؟

تكثر التلميحات الإسرائيلية الرسمية والأمنية بأن على إسرائيل التعايش مع الاتفاق النووي، كما قد تضطر للحكومة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، استهل نفتالي بينيت كلامه بالحديث عن إيران وردد التهديدات المتوقعة والتي فقدت من فاعليتها، لكن من اللافت في المقابل أن بينيت لم يتحدث عن الاتفاق النووي ولا عن عودة الولايات المتحدة إلى المفاوضات مع إيران بشأنه. كما أكد أنه سيدير حواراً هادئاً مع واشنطن، وهذا ما سبقه إليه رئيس الحكومة البديل وزير الخارجية يائير لابيد في حزيران خلال لقائه مع أنطوني بلينكين وزير الخارجية الأمريكي، بينما أكد وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس بأن إسرائيل قادرة على التعايش مع اتفاق نووي جديد.<sup>٢٦</sup> في ما قال قائد سلاح الجو سابقاً ومدير عام وزارة الأمن الإسرائيلية بأن الحديث عن ضربة عسكرية لم ترافقه خطة عمل، مع أنه أكد أن إسرائيل تملك قدرات عسكرية لضرب المنشآت النووية الإيرانية.<sup>٢٧</sup>

يؤكد الصحافي الخبير بتفاعلات السياسة الإسرائيلية باراك رافيد في موقع والا (٢٨/٨/٢٠٢١) بأن بينيت قد التزم أمام بايدن بعدم إدارة حملة رأي عام وإعلام تعارض عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي.<sup>٢٨</sup> كما أن إلغاء توجيهات رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق بنيامين نتيناهو والتي حالت دون أي تصريح لأي وزير بشأن الإيراني، جعل من الممكن الوقوف على التباينات في المواقف الإسرائيلية، وعلى وجود تقييمات أمن قومي متعددة ومتفاوتة وأحياناً متعارضة إلى حد ما، وهذا ما كان يمكن الإشارة إليه كمؤشرات، والآن يتضح كمواقف علنية. ومنها يتضح أن المنحى الإسرائيلي الحقيقي غير محسوم بالاتجاه الذي عبر عنه نتيناهو، بل هناك تراوح للموقف ما بين المذكور والتسليم بالاتفاق النووي، وبالقناعة بأن إسرائيل لا تستطيع أن تفرض موقفها على الإدارة الأميركية إذا ما تعارضت معها، وبأن مراهنة نتيناهو المطلقة على الجمهوريين عملت في غير صالح إسرائيل ومصالحها الحيوية.

كما تؤكد التقديرات الإسرائيلية بأن الاتفاق النووي أفضل لإسرائيل من عدمه، وأن قرار ترامب الخروج منه لم يكن في صالح إسرائيل التي رحبت به واعتبره رئيس حكومتها السابق نتيناهو انتصاراً عظيماً. في

تؤكد التقديرات الإسرائيلية بأن الاتفاق النووي أفضل لإسرائيل من عدمه، وأن قرار ترامب الخروج منه لم يكن في صالح إسرائيل التي رحبت به واعتبره رئيس حكومتها السابق نتنياهو انتصارا عظيما. في حين ترى مؤسسات الأمن القومي الإسرائيلي أولوية في إستراتيجية بناء أحلاف إقليمية وبالذات مع دول في الخليج العربي في خدمة مصالحها العليا، سواء تلك التي تتعلق بإيران أم التي تتعلق بنفوذها واقتصادها والسيطرة على الممرات المائية للتجارة العالمية.



طائرة هليكوبتر أميركية تحلق فوق زوارق دورية تابعة للحرس الثوري الإيراني في مضيق هرمز في صورة تعود لكانون الأول ٢٠١٨ (أ ف ب)

حين ترى مؤسسات الأمن القومي الإسرائيلي أولوية في إستراتيجية بناء أحلاف إقليمية وبالذات مع دول في الخليج العربي في خدمة مصالحها العليا، سواء تلك التي تتعلق بإيران أم التي تتعلق بنفوذها واقتصادها والسيطرة على الممرات المائية للتجارة العالمية.

كما هناك رأي في سدة الحكم في إسرائيل يراهن على عدم احتمالية العودة للاتفاق النووي، ليس بسبب إسرائيل، وإنما بسبب التحولات في الموقف الإيراني وصعوبة انصياح الولايات المتحدة للشروط التي تضعها إيران بإلغاء كل العقوبات الاقتصادية وتقديم ضمانات بعدم حدوث أي إلغاء مستقبلي للاتفاق من قبل طرف واحد كما حدث مع ترامب. إلا أن قراءة دقيقة لموقف الإدارة الأمريكية الحالية، تكشف أنها معنية بإنهاء الملف الإيراني حتى ولو مؤقتا لبضعة أعوام، كي تواجه التحديات الكبرى المتمثلة بالتنافس الاقتصادي التجاري العالمي مع الصين والذي بدأ يتخذ منحى تنافس عسكري قائم على أحدث التكنولوجيات، وفي مواجهة وباء الكورونا. أي أن الولايات المتحدة ترى في السياسة الإيرانية معوقا لسياساتها ومصالحها، وليس مشكلة أميركية حيوية حاليا. كما لا يوجد موقف أميركي يرى بإيران بالضرورة عدوا ثابتا، بل ممكن أن تتغير الأمور.

يرى رئيس معهد القدس للإستراتيجية والأمن JISS أفرايم عنبار، وهو أحد منظري اليمين الإسرائيلي الاستيطاني، ومعه الباحث في المعهد عומר دوستري، بأن بمجرد عدم قيام إسرائيل بمعارضة الاتفاق النووي يعد بمثابة ضوء أخضر لنهج المفاوضات والمسااعي الأميركية للعودة إلى الاتفاق، كما أن الصمت الإسرائيلي في طياته مخاطر، وقد صاغها عددا من

المخاطر يمكن تلخيصها كالتالي: توفير فرصة زمنية لإيران لمواصلة التقدم بخطى متسارعة نحو امتلاك النووي، الاتفاق النووي مؤقت ولا يحول دون امتلاك إيران القدرات الضرورية، ثم إنه بمجرد موافقة إسرائيل على عودة الولايات المتحدة للاتفاق فإنها تفقد القدرة على مطالبتها بالإيفاء بالوعد بالسعي للتوصل إلى اتفاق بشروط «أفضل ولمدى أطول» ليشمل تطوير الصواريخ الباليستية ونفوذ إيران الإقليمي. صحيح أن معارضة الاتفاق تمنح إسرائيل حرية الحركة نحو توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية منفردة للمشروع النووي الإيراني، لكن في المقابل فإن عدم المعارضة العلنية الإسرائيلية هي ضمينا اعتراف بقدرتها على



التعايش مع البرنامج النووي الإيراني، كما سيفقدنا شرعية القيام بهجوم عسكري ضده.

كما أن تصريحات الحكومة الحالية أمام بادين بشأن «صفر مفاجآت» لا تتماشى مع أحد أسس العقيدة الأمنية الإسرائيلية، بل إن هذا الانصياع في قضية وجودية لإسرائيل هو مؤشر ضعف سياسي ووهن. ويرى الكاتبان أن الانصياع للطلب الأميركي يضاعف رهان دول الخليج العربي الشريكة باتفاقات أبراهام على إسرائيل، بالذات في مرحلة انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة وزيادة الوزن الإستراتيجي المعوّض الذي تعرضه إسرائيل على شركائها الجدد. هذا ومن شأن التحول في الموقف الإسرائيلي أن يدفع نحو سباق تسلح نووي في المنطقة لدى دول أخرى، وهذا يتعارض إستراتيجيا مع الأمن القومي الإسرائيلي، يضاف إلى أن التسليم بعودة المفاوضات الأميركية الإيرانية بشأن الاتفاق يقلل من الاستعداد الأميركي لتقديم «تعويض» لإسرائيل للحفاظ على تفوقها الإستراتيجي. كما أن التحول في السياسة الإسرائيلية بهذا الصدد يعزز قوة إيران في تحقيق غايتها ألا وهي اعتراف الدول العظمى بها كدولة عظمى نووية إقليمية، الأمر الذي سيدفع قوى أخرى للتنافس. ويلخص الكاتبان بأن التنازل عن الاعتراض الإسرائيلي -حتى ولو كان هذا الاعتراض من باب التظاهر - نتيجة للاعتراف الإسرائيلي بعدم القدرة على التأثير على الموقف الأميركي وثني الولايات المتحدة عنه، يضر بالمصالح الأمنية الإسرائيلية. ولا يزال بالإمكان العودة إلى سياسة رفض أي توافق أميركي إيراني.

إلا أن هذا المنطق الذي يستحوذ على أوساط واسعة في المؤسسة الحاكمة يندرج ضمن الحاجة الضعيفة لأمرين حقيقيين: أولا: الولايات المتحدة وعلى لسان وزير الدفاع لويد أوستن أمام منتدى المنامة الدولي للدبلوماسية الأمنية لم تنسحب من المنطقة نهائيا حتى وإن غيرت من شكل تواجدتها في بعض المناطق، بينما وهذا ثانياً، فإنّ مظاهرة إسرائيل برفض الاتفاق النووي والاعتراض على الموقف الأميركي والتهديدات العسكرية، تفقد فاعليتها إذا كان الطرف الآخر يدرّكها ويعي بأنها مناورات. ويذهب بعيدا في هذا السياق المحلل العسكري والأمني يوسي ميلمان إذ يجزم بأن تصريحات كل من بينيت ولبيد وغانتس بشأن جهوزية إسرائيل لتوجيه

ضربة عسكرية لإيران، «كلام فارغ» ويهتمهم بالمراوغة، بل ويؤكد أن جميع الأطراف تدرك ذلك.<sup>٢٩</sup>

ليس لدى إسرائيل للمدى القريب خيارات سوى التسليم بعودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي. أما هامش المناورة فهو في إطار ما يمكن أن نطلق عليه إستراتيجية التعويق، وهو ما تطلق عليه إيران مساعي إسرائيل لإثارة غضبها لتحدث عن الصبر الإستراتيجي. أي عدم الانجرار إلى حدث مهما كان مؤلماً، إذا لم يخدم ذلك هدفها الإستراتيجي. لكن إستراتيجية التعويق ستكون محكومة أكثر في حال التوصل إلى اتفاق الدول العظمى مع إيران.

عملياً، فإن الاستدراك الإعلامي الإسرائيلي الواسع لعدم وجود خيارات عسكرية ولا جدوى ترتجى منها، جاء متأخراً يعقّد من الزمن قياساً بالقراءة العربية الخليجية للصراع حول النووي الإيراني. في كلمة العدد بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٢١ أكدت صحيفة «الجريدة» الكويتية في تطرقها إلى سياسة أوباما في حينه عدم وجود خيار عسكري، وأشارت إلى ضرورة المنحى الدبلوماسي، وفي ذلك دعت دول الخليج إلى هذه القراءة. «إذا كان الهدف من هذه التحركات هو منع (وليس تأخير) إيران من كسب إمكانات لتصنيع أسلحة نووية، فيجب أن يدرك الجميع عدم وجود أي خيار عسكري على أرض الواقع. تقضي الطريقة الوحيدة لإنهاء هذه الأزمة باستعمال الدبلوماسية المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران؛ أي التحدث وجهاً لوجه بدل خوض الحرب. أما جميع الاقتراحات الأخرى، فهي مجرد ضجة ظاهرية وغير نافعة».<sup>٣٠</sup>

ولو عدنا إلى المنتدى الأمني العالمي - حوار المنامة،<sup>٣١</sup> لرأينا أن هذه الرؤية باتت سائدة وتشمل دول الخليج والولايات المتحدة كلّ من منطلقاته وحساباته، وبالطبع أوروبا وروسيا والصين، وهي أيضاً تجعل إسرائيل في حالة شبه منعزلة، خاصة وأن حلفاءها من دول الخليج يسعون إلى «دبلوماسية أمنية» هدفها استقرار المنطقة، ولا استقرار من دون التوصل إلى اتفاق.<sup>٣٢</sup>

## خلاصة

بناء على ما ورد من الإدراك الواسع بعدم وجود بديل عسكري حقيقي لدى إسرائيل، وعدم وجود نية لدى الولايات المتحدة ودول الخليج في ذلك، مقابل سعيها للاستقرار في المنطقة، هناك إجماع دولي بشأن

حيوية الاتفاق النووي، وهناك إجماع مواز تجري المجاهرة به لأول مرة داخل المؤسسة الأمنية، وأذرع الجيش الإسرائيلي تتوافق مع التقديرات الدولية، إذن، لماذا تصر إسرائيل على رفض الاتفاق؟ وهذا يثير التساؤل: هل ترى إسرائيل بالنووي الإيراني خطراً وجودياً عليها، أم ترى باعتراضها عليه رافعة لتعزيز نفوذها في المنطقة وتعزيز قدراتها؟

هناك إجماع دولي على أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وانتهاج العقوبات القصوى قد ارتد على متخذه وأضر بالمصالح الأميركية وعزلها كما عزل إسرائيل أكثر. ويتواصل هذا الإجماع بعدم القبول بأي شكل بالحرب كبديل للدبلوماسية ولضمان الاستقرار في المنطقة وأثره على الاستقرار العالمي وبالذات الاقتصاد العالمي.

هناك مؤشرات بأن بناء الأسس للاستقرار في المنطقة هي جدول الأعمال الحقيقي لدول الخليج العربي وإيران والعراق وسورية، وهناك دعم دولي

لهذا الاتجاه، وفيه أيضاً تسليم بما حقته سياسات الأمر الواقع، وتوازن القوى غير المسوم، وهذا يعزز المنحى الدبلوماسي باتجاه التعاون والشركات والتفاهات بشأن مناطق النفوذ في المنطقة.

هناك مؤشرات لمسار تسليم إسرائيل بهذا الشأن، وهي تسعى أن تستفيد منه وتعزيز نفوذها أيضاً. يبدو أن الإستراتيجية الإسرائيلية بشأن إيران قد تأكلت تماماً أو انهارت. وهذا لا يعني زوال الخطر.

باتت حرب البروكسي البديل للحروب الكبرى أو الشاملة والتي لا تملك إسرائيل مقومات نجاحها وحدها دون التعرض لثمن لا تستطيع حسب التقديرات تحمله، مع الإدراك أن أي حرب في هذا الصدد ستكون إقليمية.

من اللافت أن معظم الأدبيات السياسية والتحليلات والخطاب الدولي لا يتطرق بتاتا إلى النووي الإسرائيلي، الذي يتمتع بحصانة دولية وتسليم به كما تشير المعطيات.

## الهوامش

- ١٧ بن كسبيت، «كارثة النووي»، موقع Walla، ٢٦/١١/٢٠٢١
- ١٨ نيل كويليام، «العربية السعودية...»، ص ٣٧
- 19 Dennis Ross, «The Threat of War Is the Only Way to Achieve Peace with Iran», The Washington Institute for Near East Policy, 272021/10/  
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/threat-war-only-way-achieve-peace-iran>
- ٢٠ سيما شاين (محررة)، إيران والساحة الدولية، تحديات وفرص. (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠٢١)، وأيضاً: Michael Singh, «A Plan B for Iran», Foreign Affairs, 252021/10/  
<https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/202125-10-plan-b-iran>
- 21 <https://www.cfr.org/expert/richard-k-betts>
- 22 Richard Silverstein, «Iran-Israel tensions: The threat of nuclear disaster looms large», Middle East Eye, 232021/4/  
<https://www.middleeasteye.net/opinion/iran-israel-tensions-threat-nuclear-war-looks-large>
- ٢٣ حسام حسن، الصراع مع إيران وسيناريوهات مستقبل الشرق الأوسط، موقع العين الإخبارية، ٨/١٠/٢٠٢٠  
<https://al-ain.com/article/conflict-iran-scenarios-future-middle-east>
- ٢٤ (يعتبر غيد شتايرغ خبيراً ملمماً بالموقف الأوروبي وكان في موقع صنعه حين أشغل في السابق موقع مساعد المستشار الألماني غرهارد شرودر ويعمل في مؤسسة البحثية في العلوم والسياسة في برلين (SWP))
- ٢٥ شاهد على سبيل المثال أمير توماج Amir Toumaj – الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى  
<https://2u.pw/XwoXk> (292021/11/)
- 26 Neri Zilber, «Israel Can Live With a New Iran Nuclear Deal, Defense Minister Says», Foreign Policy, 142021/9/  
<https://foreignpolicy.com/202114/09/israel-iran-nuclear-deal-defense-minister-gantz>
- ٢٧ مقابلة بثها التلفزيون الإسرائيلي فضائية كان (الأولى) ٢٩/١١/٢٠٢١ في النشرة المركزية.
- ٢٨ براك ربيد، «بنيت وعد بايدين: لن أقوم بحملة علنية ضد العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران»، موقع Walla، ٢٨/٨/٢٠٢١  
<https://news.walla.co.il/item/3456920>
- ٢٩ يوسي ميلمان، «إسرائيل مضطرة لاتخاذ قرار شجاع: مظلة نووية من الولايات المتحدة»، موقع هآرتس، ٢٩/١١/٢٠٢١  
<https://www.haaretz.co.il/blogs/yossimelman/BLOG-premium-1.10424329>
- ٣٠ «إيران ستقرر تصنيع أسلحة نووية بعد قصفها!»، موقع الجريدة، ٣/٣/٢٠١٢  
<https://www.aljarida.com/articles/1462070511788135100/>
- ٣١ منتدى المنامة، حسب المنصة الرقمية «العين الإخبارية»، هو من أهم القمم الدبلوماسية والأمنية العالمية يساهم بشكل كبير في ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ويجري على هامش المنتدى الكثير من الجلسات الحوارية التي تسعى لتعزيز السلام.  
<https://al-ain.com/article/the-manama-dialogue-diplomacy-middle-east>
- ٣٢ الأسطول الخامس يعلن عن مناورة بحرية تجمع إسرائيل والإمارات والبحرين، موقع الحرة-دبي، ١١/١١/٢٠٢١  
<https://2u.pw/dfdaM>
- ١ بن كسبيت، «كارثة النووي»، موقع Walla، ٢٦/١١/٢٠٢١  
<https://news.walla.co.il/item/3473404>
- ٢ أوري بار يوسف، «النووي الإيراني والسابقة العراقية»، موقع ynet 11/6/2011  
<https://www.ynet.co.il/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/0.2506.L-4144275.00.html>
- ٣ موقع ynet، «التمارين العسكري الكبير والتهديد الإيراني: لن نقبل بأن تعمل إسرائيل من داخل حدود أذربيجان»، موقع ynet 1/10/2021  
<https://www.ynet.co.il/news/article/bjbkvinet>
- ٤ يوسي ميلمان، «محررة إيران تبدأ بالبحث عن بدائل بين مُسلّمتين»، موقع هآرتس، ٣١/٨/٢٠٢١.  
<https://www.haaretz.co.il/blogs/yossimelman/BLOG-premium-1.10168044>
- ٥ موقع غلوبس، «ليبدأ نزع السلاح النووي في الشرق الأوسط من إسرائيل»، موقع غلوبس، ١٠/١٠/٢٠٠٦  
<https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000140796>
- ٦ عاموس هرثيل، «تغيير موقف الولايات المتحدة من إيران يتطلب من إسرائيل خطة عمل جديدة»، موقع هآرتس، ١٥/١١/٢٠٢١.  
<https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-HIGHLIGHT-1.10384223>
- 7 Neil Quilliam, «The Middle East Is Preparing for the United States' Exit from Syria», Foreign Policy, 252021/8/  
<https://foreignpolicy.com/202125/08/assad-middle-east-preparing-united-states-exit-syria/>
- ٨ مايكل سينغ، «التحدي الإيراني أمام الولايات المتحدة»، لدى سيما شاين (محررة)، إيران والساحة الدولية، تحديات وفرص. (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠٢١)، ص ٢٨
- ٩ معهد الدراسات السياسية اللندني العريق منذ ١٩٢٠ والمعني بالسياسات والعلاقات الدولية، ويجمع ذوي تجارب في إدارة الدولة من شخصيات دبلوماسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية وأكاديمية.
- ١٠ نيل كويليام، «العربية السعودية، اتحاد الإمارات وإيران: تحويل القضايا الإقليمية من معادلات صفرية إلى خطوط حمراء»، لدى سيما شاين (محررة)، إيران والساحة الدولية، تحديات وفرص. (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠٢١)، ص ٣٥.  
<https://kotar.cet.ac.il/KotarApp/Viewer.aspx?nBookID=1088408138.0.0#default>
- ١١ ألون بنكاس، «النقاش حول المفاوضات النووية نفسها يبين مدى رغبة الأطراف»، موقع هآرتس، ٢٨/١١/٢٠٢١  
<https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.10420624>
- ١٢ محمد أبو رزق، «ما هو حجم العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات؟»، موقع الخليج أونلاين، ١٨/٦/٢٠٢١  
<https://2u.pw/xPB42>
- ١٣ محمد فرحات، الصين والإمارات.. صداقة تاريخية ترجمها أرقام تجارية»، موقع العين الإخبارية، ١/١٠/٢٠٢٠  
<https://2u.pw/yb2Tc>
- ١٤ نيل كويليام، «العربية السعودية...»، ص ٣٩
- ١٥ عاموس غلعاد، «أخواء وظلال في الشرق الأوسط»، موقع ليبرال ١٧/١٠/٢٠٢١  
<https://2u.pw/QMRtS>
- ١٦ بن كسبيت، «كارثة النووي»، موقع Walla، ٢٦/١١/٢٠٢١